

شركات الأمن الخاصة في الشرق الأوسط - دور بلاك وتر في سوق الأمن العراقي-
**Private security companies in middle east the role of black water in
Iraq security market**

صدوقي فريد¹، كشوط عبد الرفيق²

¹ جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، farid.sadouki@univ-jijel.dz

² جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، abderrafik.kechout@univ-jijel.dz

مخبر: العلوم السياسية الجديدة بجامعة ال مسيلة

تاريخ الاستلام: 2023/10/10 تاريخ القبول: 2024/06/29 تاريخ النشر: 2024/12/19

ملخص:

أصبحت شركات الأمن الخاصة من بين أهم الفواعل الدولية في الحروب الحديثة على المستوى العالمي، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الحرب على العراق نظرا لتضافر عدة أسباب وعوامل على غرار وجود شركة بلاك وتر الأمريكية التي استحوذت على النصيب الأكبر من سوق الأمن العراقي خاصة بعد غزوه سنة 2003 مما جعله يعيش حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني والهدف الرئيسي من البحث هو معرفة أهم الشركات الأمنية العاملة في منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة باعتباره يعيش حالة من الهشاشة الأمنية في ظل ضعف القوات الأمنية العراقية واستفحال نشاط المجموعات الإرهابية على غرار تنظيم الدولة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: شركات الأمن الخاصة. الشرق الأوسط. بلاك وتر. العراق.

Abstract:

Private security companies have become among the most important international actors in modern wars as their role has increased at the global level especially in middle-east. region especially after the war on Iraq due to the combination of several reasons and factors such as black water which acquired the largest share of the Iraqi security market after its invasion a year ago 2003

Keywords: private security companies, middle east, black water, Iraq

المؤلف المرسل: صدوقي فريد ، الإيميل: farid.sadouki@univ-jijel.dz

1. مقدمة:

أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة أصبح يركز عليها النظام الدولي الجديد خاصة مع بروز التعقيد والتداخل في البيئة الدولية لاسيما ما تعلق منه بالجال الأمني إذ كان الوضع يقتصر على دول تتصارع إيدولوجيا فقط ،حيث عرف هذا المجال ظهور رهانات وتحديات جديدة خاصة في ظل بروز تهديدات ومشكلات أمنية جديدة هذا وتجلت خصخصة الأمن كسمة جديدة تماشيا ومسيرة لنجاح النظام الرأسمالي المتبني للقطاع الخاص وزوال الاشتراكية التي أضحت من الماضي.

هذا وأدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى اتساع دائرة الخصخصة الأمنية وبرزت الصناعات العسكرية والشركات الأمنية الخاصة لاسيما مع إقرار المجتمع الدولي ،بمقاربة مكافحة الإرهاب العالمي ذات الشق العسكري المسلح خاصة بعد غزو أفغانستان سنة 2001 وغزو العراق سنة 2003 مما تمخض عنه ازدهار لأسواق الأمن وبالتالي بروز شركات الأمن الخاصة والتي اضطلعت بأدوار كبيرة ،خاصة في منطقة الشرق الأوسط ولهذا نطرح الإشكالية المركزية التالية :

ما هي الأدوار التي تضطلع بها شركات الأمن الخاصة في منطقة الشرق الأوسط والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على غرار شركة بلاك وتر في العراق؟
هذا وسوف نحاول اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

شركات الأمن الخاصة شركات تجارية ذات صبغة عسكرية تهدف الى الحفاظ على مصالح القوى الكبرى مثل شركة بلاك وتر في العراق .

الفرضيات الجزئية:

- نهاية الحرب الباردة أدت إلى بروز فواعل دولية جديدة من غير الدولة لها تأثير في حقل التنظير في الدراسات الأمنية

- شركات الأمن الخاصة شركات تجارية ذات صبغة عسكرية تحاول تعويض الجيوش النظامية وتحقيق الأرباح المالية

- شركات الأمن الخاصة أداة من أدوات العولمة تهدف للحفاظ على مصالح القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الحالة العراقية

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أحد أهم الفواعل الأمنية والمتمثل في شركات الأمن الخاصة أو متعهدي الحروب لاسيما في منطقة الشرق والذين أصبحوا يضطلعون بادوار كبيرة في أسواق الأمن على غرار شركة بلاك وتر الأمريكية في الحالة العراقية التي تمكنت من الحصول على عدة عقود للتأمين والحماية خاصة بعد عزوه سنة 2003

أما المناهج والمقتربات المعتمدة في البحث فلقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الملأئم لوصف وتحليل متغيرات البحث والربط بينها من خلال تبين العلاقة بين شركات الأمن الخاصة وأسواق الأمن لاسيما دور شركة بلاك وتر الأمريكية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة والذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بوحدة أو مؤسسة أو فرد أو نظام محلي أو دولي، إذ عمدنا إلى استعمال هذا المنهج من أجل دراسة شركات الأمن الخاصة من حيث الأدوار والأهداف الظاهرة والباطن ومساهمتها في بناء الأمن والاستقرار لاسيما شركة بلاك وتر في الحالة العراقية

2. بالإضافة إلى المقربب المؤسسي والذي اعتمدناه في دراسة تركيبة وهيكلية الشركات الأمنية الخاصة من أجل معرفة طبيعة العناصر المشكلة لها وطرق عملها وكيف تعمل على تحقق تحقيق أهدافها الربحية والأمنية ميدانيا على غرار النمط المؤسسي لشركة بلاك وتر الأمريكية الخاصة

أولاً: الضبط المفاهيمي والتأصيل النظري (لشركات الأمن الخاصة)

1. الضبط المفاهيمي لشركات الأمن الخاصة:

اختلفت التعاريف والمصطلحات التي تطلق الشركات الأمنية الخاصة فهناك من يطلق عليهم اسم شركات الحماية أو المقاولون الأمنيون وهناك من يسميهم على بشركات تأجير وتجنيد المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة أو المتعاقدون الحربيون.

هذا وعرفها روبير قوداد بأنها شركات مدنية متخصصة في تقديم عقود التدريب العسكري التعليم وبرامج المحاكاة وعمليات الدعم العسكري (اللوجستي) والقدرات التشغيلية واستشارات القوات الخاصة والوظائف الإستخباراتية للكيانات الشرعية الوطنية والدولية.

كما عرفتها وثيقة منتروا التي أطلقتها سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 2006، عرفت الشركات الأمنية الخاصة أنها شركات تقدم وتشمل توفير الحماية والحراسة المسلحة للأشخاص والممتلكات وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها واحتجاز السجناء وتقديم المشورة والتدريب للقوات المحلية أو موظفي الأمن (godard, 2001, p. 8)

هذا وعرفها الباحث (سنجر) بأنها شركات تجارية متخصصة في تقديم الخدمات المهنية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالحرب وتمثل تطورا لممارسة قديمة تسمى المرتزقة او كلاب الحروب إذ بإمكانها توفير مهارات عسكرية وعملياتية تكتيكية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات .

كما انا الدكتور حسن علي احمد يذهب إلى أن الشركات الأمنية الخاصة هي شركات تقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء وتسعى للتأثير العسكري في الميدان وتشارك في العمليات العدائية وتهدف الدول من خلال تعاقدتها معها إلى التخفيف من النفقات

هذا ومن خلال ما سبق يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي :

الشركات الأمنية الخاصة هي شركات وطنية تقوم بموجب نظام خاص بتقديم الخدمات والاستشارات الأمنية للأفراد والشركات الحكومية وتقوم هذه الشركات المملوكة للأفراد والمرخص لها من طرف السلطات بتوفير الحراسة للأشخاص والبنوك والممتلكات والمتاجرة في الحروب والنزاعات وكذا أوقات السلم من خلال إعادة الأعمار بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية مقابل اجر مادي.

2.2. التصورات النظرية حول خصخصة الأمن:

تعاظم الحديث عن ظاهرة خصخصة الأمن هذا الأخير الذي كان جوهر و موضوع العديد من الدراسات النظرية حيث تطور مفهوم الأمن وتوسع وكان محل نقاش في مختلف نظريات العلاقات الدولية

التي ارتكزت على التحولات والظواهر وتفاعلات الأحداث الدولية والملاحظ اليوم أن التصور التقليدي أضحى غير قادر على الصمود أمام اقتحام العديد من الفواعل للساحة الدولية إذ أصبح الحديث عن خصخصة الأمن شيء عادي خصوصاً مع بروز شركات الأمن الخاصة وأخذها لمكانتها في الخريطة الأمنية الدولية .

أ-التصور الواقعي (الواقعية والواقعية الجديدة)

لقد شكلت الظاهرة الأمنية محور اهتمام مختلف المدارس النظرية فمفهوم الأمن وكل ما تعلق به كان محل تفسير من طرف النظرية الواقعية التي بنت نظرتها على جعل الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية فالنظرية الواقعية التقليدية ركزت على دور الدولة كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية وعلى القوة العسكرية كسبيل لتحقيق الأمن فكلما زادت القوة العسكرية زادت حظوظها في الحفاظ على أمنها وبذلك فمفهوم الأمن عند الواقعيين يرتبط بالقوة و المصلحة كما يقول مكيافيللي (الغاية تبرر الوسيلة) ويتالي ضرورة تحرير السياسة من الأخلاق وبالتالي فالواقعية التقليدية تقول بإبعاد الأخلاق (الناصر، 2007، صفحة 138)

أما الواقعية الجديدة فتقر بضرورة الحفاظ على الوضع القائم كما ذهبت إلى وجود فاعلين آخرين مع اعتماد النظام الدولي كوحدة تحليل أساسية وهذا ما تقول به هلغا هافتن دور التي نادى بتوسيع مفهوم من دون الخروج عن المنظور الواقعي كما حث ادوارد كلوزيدج على توسيع مفهوم الأمن ليشمل المطالب الإستراتيجية والاهتمامات العسكرية للفاعلين وإدراجه كذلك للاهتمامات غير العسكرية كون الدولة أمست مهددة من طرف فاعلين آخرين من غير الدول (التنظيمات عبر القومية) التي أفرزتها العولمة (wallez، 1979، صفحة 93)

ب- التصور الليبرالي :

بالنسبة للبراليين التقليديين تكمن نظرهم في اعتبار الدول هي الفاعل الأكثر أهمية في العلاقات الدولية ولها دور توفير الأمن لكن هذا لايعني أنها الفاعل الوحيد فهم يعترفون بوجود عدد كبير من الفواعل المؤثرة إلى

جانب الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات كذلك ربطت مسألة الأمن بانتشار الديمقراطية .

وبالتالي فهم يذهبون إلى إن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وبالتالي فحقل العلاقات الدولية شهد تطورا كبيرا قلص من المنافسة التقليدية بين الدول .

ويعتمد أنصار الليبرالية الجديدة على مستويات ووحدات تحليل وأبعاد جديدة للأمن ويقرون بدور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات بصورة عامة والأمن عندهم مفهوم موسع ليس منحصر في الجوانب العسكرية فقط فهو ذو أبعاد متعددة ويهدف إلى تنمية قدرات الدولة بما يحتويه من أفراد ومؤسسات ،حيث دعوا إلى تجسيد مؤسسات ديمقراطية من اجل حل مشاكل النظام العالمي وأمنه وهذا من خلال السماح لشركات الأمن الخاصة من الانخراط في الساحة الأمنية العالمية . (مصباح، 2008، صفحة 105).

هذا وقد تعزز الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف الناتو في تحقيق وتجسيد النظم الأمنية المستقرة إلا أن الحرب على الإرهاب قد عملت بشكل مباشر إلى تأكيد ماذهبت إليه الليبرالية المؤسساتية هو دخول فواعل أمنية جديدة من غير الدول متمثلة في شركات الأمن الخاصة التي تهدف إلى إرساء هيمنة الليبرالية وفعل تحقيق الربح خاصة من خلال بروز دور المقاولاتية الأمنية والمقاولون الحربيون.

ج-التصور البنائي:

إن النظرية البنائية تنظر إلى النظام الدولي انه عملية دائمة ومستمرة من البناء الحاصل من التفاعل من بين الفاعل والبناء في حد ذاته ،فبالنسبة لهم العالم دائما قضية متجددة وليس شيء وانتهى كما ان النظام الاجتماعي مشكل من مجموعة من الضوابط والمبادئ والقيم على هوية ومصلحة الفاعلين والنقطة المحورية التي تجدر الإشارة إليها هو اهتمامها بمصدر التغير والتحول فأى نظام يجعل المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية وإعطاء هؤلاء الفاعلين التفاعل بعدا محسوسا يعتمد البنائيون على مفهوم

الخطاب وهذا ما تجسد فعلا في خطابات القادة الأمريكيين قبل غزو العراق وتجييش المجتمع الدولي من اجل مكافحة الإرهاب وتبني استراتيجية عالمية مشتركة تجمع السواد الأعظم من أعضاء المجتمع الدولي وهذا مذهب إليه الرئيس الأمريكي بوش الابن في خطابه الشهير في ولاية كارولينا الشمالية إذ حث المجتمع الدولي على وجوب محاربة ما سماها بالأنظمة المارقة ووجوب محاربة الإرهاب خارج التراب الأمريكي بالاعتماد على الحروب الوقائية (الطاهر، 2014-2015، صفحة 35)

ثانيا: وظائف وأهداف شركات الأمن الخاصة في الشرق الأوسط:

لقد شهدت حقبة التسعينات نمو متزايد لنشاط الشركات الأمنية الخاصة حيث عملت بعض الدول على إتاحة المجال أمام العديد من هذه الشركات لأنها توفر لها الفرصة لشن حروب ما وراء البحار على غرار الولايات المتحدة الأمريكية دون الحصول على موافقة الكونجرس وبدون حالة إعلامية إذ يستخدم البانتغون حوالي سبع مئة ألف عنصر من أفراد هذه الشركات في عمليات عسكرية أمريكية في أكثر من خمسين دولة حول العالم وهي الشركات تتحكم في زمام الأمور ونظرا لحيثتها أضحت من الصعب على الجيش النظامي الأمريكي التخلي عنها في شن الحروب ففي مطلع التسعينات أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 25 مليار دولار على القطاع الأمني العسكري الخاص مقارنة 30 مليار دولار على بالنسبة للقوات النظامية وتوجد حاليا أكثر من 10 آلاف شركة امن خاصة توظف حوالي مليون ونصف مليون عنصر وهو يمثل ثلاث أضعاف القوات النظامية الأمريكية المقدرة بحوالي 554 ألف فرد وهذا ما يؤكد تعاظم دور هذه الشركات الأمنية الخاصة (قدوري زوبير، 2011، صفحة 92)

أ-مهام شركات الأمن الخاصة :

عرفت الشركات الأمنية الخاصة بأنها شركات تقدم خدمات المساعدة الأمنية والتدريب والإمداد والاستشارة لحسابها الخاص أو لصالح طرف آخر فالملاحظ اليوم هو تعدد مهام هذه الشركات بتعدد الزبائن لديها ولعل ابرز هذه المهام هي :

-تامين المواقع والمنشات :يعد تامين المواقع والمنشات من بين اهم الوظائف التي تقوم بها شركات الأمن الخاصة ومن اجل القيام بها على أحسن وجه يجب الوقوف على الأخطار التي تتعرض لها لمعرفة الإجراءات الواجب اتخاذها إذ يجب إعمال تدابير الحماية باستعمال كل التقنيات اللازمة والتكنولوجيا الضرورية من اجل الحصول على التامين الشامل

-تأمين وحماية رؤساء الدول والبعثات الدبلوماسية وكذلك الشخصيات والأفراد والمواطنين العاديين (الملكي، 2017)

-تقديم العون للأجهزة الحكومية وتقديم الدعم للجيش النظامية وكذلك المشاركة في العمليات القتالية -تقديم جميع انواع الاستشارات والمساعدة والتدريب والتغطية والدعم اللوجستي غير العسكري وتقديم التكوين في المجال الأمني وتقديم المعلومات حول القضايا الأمنية والعسكرية توفير خدمات الاتصال والمواصلات وتقديم المعلومات بحيث يرتبط العديد من شركات الأمن الخاصة بأجهزة المخابرات العالمية الكبرى حيث تقدم خدمات سرية تخدم سياسات الدول التابعة لها والمتعاقدة معها

-تولي تطبيق وتنفيذ عقود إعادة الإعمار وهنا تعمل هذه الشركات على التنفيذ المباشر لصفقات إعادة البناء أو العمل على المرافقة والحماية -تامين إمدادات القوات المتحاربة مع تزايد حدة الصراعات سواء من حيث العدة والعتاد وهذا ماحدث في حروب البلقان وأفغانستان والعراق

- توفير العامل التكنولوجي كالمعلومات الميدانية وكذا حماية منصات الاتصالات وقواعد البيانات -العمل على إدارة المؤسسات الحكومية وتسيير السجون وكذا المشاركة المباشرة في العمليات الحربية المنظمات تستعين بها الدولية والإقليمية من اجل المشاركة في عمليات حفظ السلام وإدارة النزاعات -تستعين بها شركات النفط الكبرى لتفعيل المخططات الحماية لاسيما في المناطق التي تعرف انفلات امني على غرار مناطق التوترات والمناطق التي تشهد أعمال عنف .

-تستعين بها الدول في مرحلة ما بعد النزاع من اجل إعادة هيكلة الجيوش النظامية ومختلف الأسلاك الأمنية الأخرى كالشرطة والدرك وحراس الحدود

-ب:أهداف شركات الأمن الخاصة العاملة الشرق الأوسط:

تعمل الشركات الأمنية الخاصة على تجسيد هيمنة القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية وروسيا وهذا من اجل الحفاظ على أوضاع الهيمنة التي تتمتع بها داخل النظام الدولي

*تعمل شركات الأمن الخاصة على تنفيذ أجندة الدول المنشأة لها والمتعاقدة معها باعتبارها تدين بالولاء لها
*تعمل شركات الأمن الخاصة على تحقيق الربح المادي من خلال عائدات الخدمات التي تقدمها للأطراف المتعاقدة معها دول ومنظمات دولية أو حتى أفراد لأن سوق الأمن يوفر ملايين الدولارات

*تعمل على فرد مكانتها داخل أسواق الأمن لاسيما من خلال علاقاتها بأجهزة المخابرات العالمية التي تهدف الى الحصول على المعلومات بأي ثمن

*الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تشكل أداة من بين أدوات العولمة الكاسحة للحدود والتي تهدف إلى تقويض السيادة الوطنية للدول (الامبريالية الجديدة) (طاهر، 2017، صفحة 186)

*تبيع حقل الأمن وعدم جعله مرتبط بالدولة الوستفالية فقط وهذا من خلال بروز الفواعل الدولية عبر القومية على غرار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

*جعل الأمن سلعة تباع وتشتري لاسيما أن الأمن هو الشرط الأساسي لاستقطاب الاستثمارات ونجاح أي عملية تنموية

*تعمل على تقوية نفسها مقابل الدول لاسيما من خلال مساهمتها في إعادة هيكلة الجيوش النظامية وبالتالي ضمانها الحصول على المعلومات السرية التي تجعلها تستحوذ على خدمات وعقود شبه دائمة

*ضمان الاستحواذ على ادوار رائدة في الساحة الدولية مقابل المنظمات الدولية والإقليمية وحتى الدول نفسها

*تهدف الى التحكم في تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات التي توفر لها مناخ جيد من اجل الاستمرار خاصة في وجود منافسة شديدة بين هذه الشركات

*كما تهدف هذه الشركات إلى لعب كبير في التأسيس للاقتصاد الأمني باعتبارها إمبراطوريات مالية كبرى إذ أن أرقام أعمالها أرقام فلكية تتجاوز حتى ميزانيات بعض الدول مما جعل حقل الأمن الخاص يشهد ازدهار ونمو متصاعد مما شجع الكثير من رجال الأعمال من الولوج إلى هذا القطاع.

ثالثاً: الشركات الأمنية والعسكرية النشطة في سوق الأمن العراقي

لقد شكل التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 نقطة انعطاف هامة في مسار العلاقات الدولية لمرحلة مابعد أحداث سبتمبر ليس فقط لكونه مهدد للسلم والأمن الدوليين ومخالفا للشرعية الدولية وإنما لما نتج عنه من تداعيات وانعكاسات على المستويين الداخل العراقي وكذا على المستوى الإقليمي والدولي إذ يرى العديد من المحللين السياسيين بان التدخل الأمريكي في العراق جاء في ظل استكمال ترتيبات النظام العالمي الجديد الذي يهدف إلى تكريس الهيمنة او امركة العالم بشتى الوسائل سياسية اقتصادية تكنولوجية وحتى العسكرية وما استعمال الولايات المتحدة الأمريكية للشركات الأمنية والعسكرية في غزوها للعراق إلا خير دليل على ذلك أي أن هذه الأخيرة ما هي إلا أداة من أدوات العولمة الأمنية والعسكرية التي تستخدمها الدول الكبرى من اجل تلافي وتجنب الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها في حالة استعمالها لجيوشها النظامية هذا وسوف نحاول استعراض أهم الشركات الأمنية والعسكرية نشطة في العراق

(GS4) : هي شركة متعددة الجنسيات للخدمات الأمنية بريطانية الأصل مقرها في كرولي جنوب لندن مديرتها التنفيذي اشلي الميزا توظف اكثر من ألف عنصر تأسست سنة 2004 اذ تقدم هذه الشركة مجموعة من الخدمات الأمنية كعمليات الحماية والمراقبة ونقل السجناء وتأمين منشآت النفط وهي موجودة في العراق بعد الغزو الأمريكي فلقد قامت بتأمين وسط مدينة بغداد وكذا تأمين مطار بغداد العراق كما تتواجد على مستوى اكثر من 90 بلد في العالم ولها راس مال يتجاوز 7مليارات دولار ورقم أعمال يتجاوز 500مليون دولار هذا وفي تقرير صحيفة دغاردين البريطانية فان هذه الشركة حصلت على أكثر من 244مليون جنيه استيرليني لقاء تأمينها لفعاليات الألعاب الاولمبية لندن 2012. (عاصي، 2018)

(AGIS DEFENSE SERVICES): هي شركة عسكرية بريطانية خاصة تأسست على يد تيم سبايسير المدير التنفيذي ولدى الشركة مقرات خارجية في عدة دول كالعراق الإمارات العربية المتحدة ويعود لها الدور الاكبر في تأسيس الرابطة البريطانية لشركات الأمن كما انها استعانت بها الولايات المتحدة الامريكية والحكومة العراقية في عملية تأمين مشاريع إعادة الإعمار في العراق إذ تملك عقود داخل العراق بأكثر من 200 مليون دولار

شركة: (kbr) شركة أمنية خاصة تأسست سنة 1998 استعانت بها شركة هاري بيرثن لحماية قواعدها إذ تحوز على عقود عمل في العديد من الدول على غرار افغنستان والعراق ويبلغ عدد جنودها في العراق حوالي 1400 عنصر كما قدرت إيراداتها سنة 2011 بحوالي 540 مليون دولار

شركة: (DYNACORP): داينكورب تأسست سنة 1946 وهي واحدة من اكبر الشركات الأمنية الخاصة في العالم توظف حوالي 17 الف وقد قدرت عائداتها سنة 2010 بحوالي 4 مليارات من الدولارات وهي من اكبر الشركات المساهمة في عمليات حفظ السلام في مناطق النزاعات .

بالإضافة الى شركة المستنقعات السوداء او بلاك وتر **Black water** والتي كان لها النصيب الأوفر في سوق الأمن العراقي خاصة من خلال الدور الرئيسي الذي لعبته في غزو العراق وما بعده من خلال استخوادها على عقود كبيرة بملايين الدولارات .

أ- دور بلاك وتر في العراق امنيا :

تعتبر شركة بلاك وتر شركة عالمية تقدم خدمات أمنية وعسكرية وهي من ابرز الشركات الأمنية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إذ تضم عسكريين سابقين أمريكيين وكذلك عسكريين من بلدان اخرى وقد تأسست وفق القوانين الأمريكية التي تسمح بإنشاء مصانع وشركات خاصة ولها مركز تدريب في كالرولينا الشمالية يتربع على 2200 هكتار بالقرب من مستنقع يطلق عليه اسم الماء الأسود إذ تأسست على اريك برانس ضابط البحرية الأمريكية الأسبق حيث تقديم خدمات كبيرة للجيش الامريكي ،هذا ويقدر رقم أعمالها بملايين الدولار سنويا

حيث استحوذت هذه الشركة عدة مهام في العراق خاصة بعد غزوه سنة 2003 ومن بين هذه المهام :

- 1- تغطية النقص الذي يعاني منه الجيش الأمريكي في الحروب التي يخوضها في عدة اماكن من العالم على غرار افغنستان اليابان ألمانيا وكوريا الجنوبية
 - 2- مساندة الجيش النظامي الأمريكي وتقديم الدعم الميداني في العراق العراق وافغنستان خاصة بعد إلغاء التجنيد الاجباري في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب على الفيتنام
 - 3- استفادة الجيش الأمريكي من المهارة العالية لموظفي شركة بلاك وتر خاصة في إدارة واستخدام الأسلحة
- اذ يقول بيتر سينجر الباحث في معهد بروكينجر بواشنطن ان قوات البحرية الأمريكية العاملة في الخليج تستفيد من خدمات متعهدي الحروب المدنيين القادمين من اربع شركات امنية عالمية من بينها بلاك وتر هذا وتستعين الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتزقة من اجل تجنب المسؤولية القانونية وتلافي الإدانة الدولية التي يمكن ان تلحق بها في ظل وقوع انتهاكات وخرقات التي تترتب عن الأعمال الحربية والقتالية
- تستفيد الولايات المتحدة من المرونة القتالية والميدانية التي توفرها شركة بلاك وتر لاسيما عمليات التحول السريع من حالات الدفاع الى حالات الهجوم كما أنها كانت الحامي الأول للحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر اثناء فترة تواجده في العراق (سرحان، 2007، صفحة 95)
- ب: دور شركة بلاك وتر في تدريب القوات العراقية ومكافحة الارهاب :
- لعبت شركات الأمن الخاصة في العراق دورا كبيرا في تدريب الجيش العراقي خاصة بعد حل الجيش العراقي من طرف الحاكم الاميركي في العراق بول بريمر والذي خلف فراغا امنيا كبيرا في العراق بعد سنة 2003.
- اذ ساهمت شركة بلاك وتر في تأهيل وتدريب افراد جهاز الشرطة العراقية خاصة وان العراق أضحي بدون جيش ، كما عمد شركة بلاك وتر الأمنية الى تقديم الدعم اللوجستيكي من خلال عمليات الحماية والمواكبة لاسيما حماية الحاكم بول بريمر وكذا حماية مختلف البعثات الدبلوماسية العاملة في العراق والمثلة لمختلف دول العالم
- هذا وقد ضمنت عناصر بلاك وتر التصدي لمختلف الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها مختلف المقرات الحكومية في المنطقة الخضراء لاسيما في السنوات الأولى للغزو الأمريكي للعراق

كما كان لشركة بلاك وتر الأمنية الدور الأبرز في تأمين طريق مطار بغداد باعتباره المنفذ الرئيسي الذي يربط دولة العراق ببقية دول العالم .

لكن بعد فضيحة ساحة النور سنة 2007 ومقتل حوالي 17 عراقيا على يد عناصر شركة بلاك وتر تم طرد الشركة من العراق وإلغاء عقودها من طرف البرلمان العراقي هذا وقد غيرت بلاك وتر اسمها إلى اسم أكاديمي وبعد ها تم شراء اسهمها من طرف مجموعة الزيتونة الإماراتية ،هذه الأخيرة التي تمكنت من الحصول على العديد من عقود التأمين والحماية في العراق خاصة بعد سنة 2014 مع استفحال وبرور نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف باسم داعش .

مع العلم ان مجموعة اوليف الإماراتية تستحوذ على عدة عقود للتأمين في محافظات العراق الجنوبية على غرار البصرة هذه المحافظة الغنية بمنشآت النفط والغاز ،وبالتالي فأن اريك برانس يعتمد على استراتيجيه تغير الاسم او ما يعرف باستراتيجية الأسماء المستعارة للاستحواذ على عقود التأمين في العراق واليمن ومختلف الدول في منطقة الشرق الاوسط ،وهذا ما يجسد السياسة والإستراتيجية التي تعتمدها مختلف شركات الأمن الخاصة لظفر بأسواق الأمن هذه الأسواق التي تذر ملايين الدولارات لعربي ومتعهدي الحروب في منطقة الخليج العربي، كما أن لشركة بلاك وتر استثمارات وعقود كذلك في اليمن خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي يشهده هذا البلد في ظل الصراع المحتدم بين القوات النظامية وقوات عبد المالك الحوثي حيث تستعين الحكومة اليمنية بشركات الأمن الخاصة لحماية مقراتها وبعض المناطق الحيوية من البلاد

ج: المسؤولية القانونية لانتهاكات بلاك وتر في العراق :

يذهب القانون الدولي الإنساني إلى وجود التقييد الحريات الأمنية الخاصة و التي أقدمت على العديد من الإنتهاكات لاسيما في مجال حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني إذا تعتبر فضيحة ساحة النور التي أقده مرتزقة بلاك وتر على ارتكابها في 16 سبتمبر 2007 من بين النقاط السوداء التي مازالت تلاحقها حيث خلفت هذه المجزرة مقتل أكثر من 17 مواطن عراقي و جرح العشرات في مدينة بغداد حيث أدين 4 من عناصرها و تراوحت عقوبتهم بن المؤبد و 30 سنة سجن إذ حدثت هذه المدبحة عناصر شركة بلاك وتر بإطلاق النار عشوائيا في ساحة النور أثناء مواكبهم لدبلوماسيين أمريكيين خلال تنقلهم للقيام

باجتماع دبلوماسي غرب العاصمة العراقية بغداد و ما زاد الطين بلة هو إصدار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بإصدار عفو عام عن هؤلاء العناصر الذين إرتكبوا هذه المجزرة مما خلف حالة من الاستهجان و الاستياء لى عائلة الضحايا.

4. خاتمة:

في خضم ما سبق يمكن التوصل للاستنتاجات التالية :

حقل الدراسات الأمنية اتسع ليشمل فواعل جديدة من غير الدول وقطاعات جديدة خصوصا مع اتساع بيئة المخاطر والتهديدات خاصة اللاتماثلية منها.

الشركات الأمنية والعسكرية أداة من أدوات العولمة التي تهدف للحفاظ على الوضع المهيمن للقوى الكبرى في النظام الدولي

تعاظم أسواق الأمن جاء نتيجة لاتساع بؤر النزعات بالإضافة الى انخراط العديد من الدول في الحرب على الإرهاب بلاك وتر الوجه الآخر للديمقراطية الغربية المبنية على دماء الشعوب وتدمير الأوطان وخير دليل على ذلك جرائمها في العراق لاسيما قتل المدنيين .

أسواق الأمن تذر ملايين الدولارات على المركب العسكري الصناعي الامريكي والشركات الأمنية الخاصة ملاكا وموظفين الشيء الذي جعلها تتجه إلى النشاط في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي

الخليج العربي أضحى اكبر سوق امني عالمي يوظف المئات من متعهدي الأمن وشركات الأمن الخاصة خصوصا في ظل ضعف قدرات الجيوش النظامية لهاته الدول لاسيما التحكم في التكنولوجيات الحربية الجديدة .

1. قدوري زوبير. (2011). الشركات الامنية الخاصة النشوء الى غزو افغنستان والعراق دار العرب للنشر سنة 2011 ص 92. الجزائر : دار العرب.
2. godard, p. (2001). *the privite military company alegitimateinternational withe modern conflt atheisis master*. university of south walez.
3. wallez, K. (1979). *theory of international politics keding* . wesly : mass addtion.
4. الطاهر , ع .م. (2014-2015). *تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والاسس* . باتنة الجزائر : جامعة باتنة .
5. المالكي .: ج. (2017). *دور الشركات الامنية الخاصة في نزاعات الشرق الاوسط* .مركز البيان للدراسات والتخطيط .
6. الناصر , ج .ع. (2007). *التنظير في العلاقات الدولية بين النظريات التفسيرية والتكوينية* .الجزائر : الدار الخلدونية للنش.
7. سرحان , ع .ن. (2007). *الحرب الانكلو امريكية العدوانية على العراق* .دمشق سوريا : دار رسلان للطباعة والنشر.
8. طاهر ,د , (2017). جوان .(*ازمة التكيف القانوني للشركات العسكرية الخاصة* . 186 p .
9. عاصي ,ل . (2018). *أكبر شركات الامن الخاصة حول العالم* .
10. مصباح , ع . (2008). *نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى* .القاهرة : دار الكتاب الحديث.